

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

لفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١

أولاً - مقدمة

١ - يسرد هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملاً بالولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة آخرها القرار ١٣٢٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

ثانياً - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة عموماً باستثناء منطقة مزارع شبعا (المنطقة ٦) على النحو المبين بالتفصيل في تقريرني عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2001/66 و S/2001/423). وأشرفت القوة على المنطقة الفاصلة من مواقع ثابتة وبواسطة الدوريات لضمان خلوها من أي قوات عسكرية لكلا الطرفين. وأجرت القوة أيضاً عمليات تفتيش نصف شهرية لمستوى المعدات والقوات في مناطق تحديد الأسلحة. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وكما حدث في الماضي، فقد منع كلا الطرفين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرضاً قيوداً على حرية تحرك القوة. وبالإضافة إلى القيود المفروضة سابقاً، منعت إسرائيل أفرقة التفتيش التابعة للقوة من الوصول إلى المنطقة ٦.

٣ - وواصلت القوة تقديم المساعدة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال نقل البريد ومرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وفي حدود الوسائل المتاحة، قدم العلاج الطبي للسكان المحليين بناءً على طلبهم. وخلال الأشهر الستة الماضية قدمت القوة مساعدة في عبور ١٧ طالباً واثنتين من المحتجزين. وبالإضافة إلى ذلك وفرت القوة الحماية في حفل عرس.

٤ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما في المنطقة الفاصلة، لا تزال الألغام تشكل تهديداً لأفراد القوة والسكان المحليين. وأسفر برنامج الأمن في حقول الألغام، الذي أُطلق بالتعاون مع السلطات السورية، عن تحديد العديد من حقول الألغام المعروفة فضلاً عن تلك التي لم تحدد سابقاً في منطقة العمليات، ووضع علامات عليها. وقامت القوة أيضاً بتقديم الدعم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في أنشطتها الرامية إلى توعية السكان المحليين بخطور الألغام.

٥ - وبقي قائد القوة وأفراده على اتصال وثيق مع السلطات العسكرية في كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقد تعاون الجانبان عموماً مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، كانت القوة تتألف من ١٠٣٨ جندياً: من بولندا (٣٥٨) وسلوفاكيا (٩٢) وكندا (١٨٦) والنمسا (٣٧٢) واليابان (٣٠). وبالإضافة إلى ذلك، قدم ٧٨ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة المساعدة إلى القوة في الاضطلاع بمهامها. وأُرفقت بهذا التقرير خريطة تبين انتشار القوة.

ثالثاً - الجوانب المالية

٧ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٦/٥٤ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، مبلغاً إجماليه ٣٧ مليون دولار، أي بمعدل شهري إجماليه ٣,١ مليون دولار، لاستبقاء القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتنظر الجمعية حالياً في الميزانية التي اقترحتها لاستبقاء القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، فإن تكلفة استبقاء القوة ستقتصر على المبالغ التي اعتمدها الجمعية العامة.

٨ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة للفترة الممتدة من تاريخ إنشائها حتى ٣١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ ما مقداره ٢٢,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٢ ٥٥٧,٢ دولار.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٩ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ١٣٢٨ (٢٠٠٠) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، دعا أيضاً الطرفين المعنيين إلى التنفيذ الفوري للقرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية

تلك الفترة تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد عولجت مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الصعد لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، في تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/55/538)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٣٧/٥٤ و ٣٨/٥٤ المؤرخين ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

خامسا - ملاحظات

١٠ - لا تزال الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئة عموماً. ولا تزال قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، تؤدي مهامها بشكل فعال بالتعاون مع الطرفين.

١١ - ورغم الهدوء الذي يسود حالياً القطاع الإسرائيلي - السوري، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط مفعمة بالخطر، ويحتمل لها أن تظل كذلك ما لم وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع جوانبها بغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٢ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر أساسي. لذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها.

١٣ - وبتقديم هذه التوصية، يجب أن أسترعي الانتباه إلى العجز في تمويل القوة. فالاشتراكات غير المسددة تبلغ في الوقت الراهن نحو ٢٢,٨ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالاً مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة. وإنني أناشد الدول الأعضاء تسديد اشتراكاتها المقررة فوراً وبالكامل، وتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٤ - وختاماً، أود أن أشيد باللواء رانكر وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فقد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي توفر لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة مراقبين عسكريين للعمل في هذه القوة.

